ممثلو "MSCI" يلتقون أعضاء الإدارة التنفيذية في بورصة الكويت أثناء جولتهم المحلية

الخالد: اقتربنا من مستوى البورصات الأكثر تطوراً في المنطقة

خالد الخالد

هنري فيرنانديز

جانب من المناقشات بين ممثلي MSCI وبورصة الكويت

الوفد التقى «التأمينات» و«المركزي» و«الهيئة العامة للاستثمار» و«هيئة الأسواق» و«المقاصة»

التقى أعضاء الإدارة التنفيذية في بورصة الكويت ممثلي MSCI وذلك أثناء جولة خاصة أقيمت على المستوى المحلي للقاء العديد من الجهات.

ويأتي اللقاء في أعقاب إعلان المؤشر ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق للعام 2019، والذي على أثره قد تتم ترقية تصنيف الكويت من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الناشئة.

وخلال الجولة، أجرى ممثلو MSCI مناقشات حول إمكانية الترقية أثناء لقاءات عديدة شملت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، وهيئة أسواق المال، وشركة الشركة الكويتية للمقاصة.

وجمع اللقاء مع بورصة الكويت وممثلي MSCI كلا من هنري فيرنانديز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وروبرت الأنصاري–المدير التنفيذي والمسؤول عن منطقة الشرق الأوسط، حيث التقيا بالرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد، لمناقشة الترقية المحتملة، والتي ستنعكس بدورها على جميع المؤشرات العالمية والإقليمية.

وتعليقا على الزيارة، قال خالد الخالد: «يسرنا لقاء ممثلي MSCI إثر الإعلان الذي تم في يونيو الماضي، حيث كانت الاجتماعات مثمرة ونتطلع نحو المرحلة القادمة والتي سوف تقوم خلالها MSCI باستطلاع آراء المشاركين في السوق حول اقتراح إعادة تصنيف مؤشر MSCI الكويت».

وأضاف الخالد: «يعكس الانضمام لقائمة المتابعة الخاصة بتصنيف الأسواق قدرة بورصة الكويت على رفع معايير سوق المال الكويتي وكسب ثقة الأطراف ذات الصلة في قواعدنا وأنظمتنا، وقد تمكنا من خلال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم السوق اليوم، بالإضافة إلى مستوى الشفافية الذي تحقق بالفعل، من أن نقترب من مستوى البورصات الأكثر شهرة وتطورا في المنطقة، فقد قمنا بتطوير البنية التحتية للسوق لتضم أنظمة ودورات تسوية، سعيا نحو خلق مجال للمستثمرين الدوليين».

بدوره، قال هنري فرنانديز: «يسرنا الإعلان عن ضم MSCI الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية، والذي على أثره قد يتم ترقية تصنيفها إلى الأسواق الناشئة، حيث يعمل المستثمرون على المستوى الدولي على التواصل معنا في سبيل التعبير عن آرائهم الإيجابية بشأن الإصلاحات التي تمت في السوق المالي الكويتي والتغييرات القائمة وكذلك تلك المخطط لها.

أرباح «المجموعة البترولية» ترتفع 16٪ في الربع الثاني

أظهرت البيانات المالية لشركة المجموعة البترولية المستقلة ارتفاع أرباح الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 16,2٪ على أساس سنوي. وبحسب بيان للشركة أمس، فقد بلغت أرباح الفترة 2,23 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 1,92 مليون دينار في الربع الثاني من 2017. كما أظهرت النتائج تحقيق الشركة أرباحا بقيمة 4,4 ملايين دينار في النصف الأول من العام الحالي، مقابل أرباح بنحو 3,64 ملايين دينار لنفس الفترة من 2017، بارتفاع نسبته 20,9٪. وكانت أرباح «بترولية» ارتفعت 26,7٪ في الربع الأول من العام الحالي، لتصل إلى 2,18 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 1,72 مليون دينار للفترة المماثلة من 2017.

«أوبيك» تتوقع انخفاض الطلب على نفطها

رويترز: توقعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) أمس انخفاض الطلب العالمي على خامها في العام المقبل مع تباطؤ نمو الاستهلاك وضخ منافسيها المزيد من الإمدادات، بما يشير إلى عودة الفائض في السوق رغم الاتفاق الذي قادته المنظمة لكبح الإمدادات.

وفي أول توقعاتها لعام 2019 في تقريرها الشهري، قالت «أوبيك» إن العالم سيحتاج الى 32,18 مليون برميل يوميا من الخام من دولها الأعضاء العام القادم البالغ عددهم 15 عضوا، بانخفاض 760 ألف برميل يوميا عن العام الحالي.

وقالت المنظمة ان نمو الطلب العالمي على النفط خلال العام المقبل سيتباطأ إلى 1,45 مليون برميل يوميا من 1,65 مليون برميل يوميا هذا العام.

وتوقعت أوبيك نمو الإمدادات من خارجها 2,10 مليون برميل يوميا في 2019، وعدلت توقعاتها لعام 2018 بالرفع إلى نمو يبلغ مليوني برميل يوميا.

وذكرت أوبيك أن إنتاجها النفطي في يونيو ارتفع إلى 32,33 مليون برميل يوميا، بما يفوق توقعات الطلب.

وارتفعت مخزونات النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفعت في مايو وبلغت 40 مليون برميل دون متوسط 5 سنوات.

وضخت السعودية المزيد من النفط في ضوء مراعاتها لدعوات الولايات المتحدة وغيرها من المستهلكين إلى تعويض النقص في إمدادات بلدان أخرى وتهدئة الأسعار الآخذة في الصعود.

بعد تحديد الثلاثاء من كل أسبوع للردّ على الاستفسارات والشكاوى

«التجارة» تستقبل 16 شكوى واستفساراً أمس الأول

استقبل الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك عيد الرشيدي في مكتبه امس الأول المواطنين لتلقي شكاواهم والرد على استفساراتهم.

وأشار القطاع في بيان صحافي الى ان تم تحديد الثلاثاء من كل أسبوع لاستقبال المواطنين وسماع شكاواهم ومقترحاتهم في مكتب الوكيل المساعد للرقابة وحماية المستهلك عيد الرشيدي في مبنى الوزارة الرئيسي من 9 صباحا حتى 1 ظهرا.

وبين قطاع الرقابة وحماية المستهلك انه تلقى 16 شكوى ما بين استفسار وطلبات وشكاوى.

وقال القطاع ان الهدف يأتي اتباعا لسياسة الباب المفتوح من قبل جميع المسؤولين بالوزارة واستقبال شكاوى واقتراحات المواطنين والموظفين والتفاعل معها والعمل على حلها، كذلك دعم اللامركزية الإدارية بما يضمن سرعة التفاعل مع الجمهور.

1,9 مليار دولار أرباح «QNB» بالنصف الأول

أعلنت مجموعة QNB في بيان صحافي أمس عن نتائجها للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018، حيث بلغ صافي الربح 7,1 مليارات ريال قطري (1,9 مليار دولار)، بزيادة 7٪ مقارنة بالعام الماضي. كما ارتفع إجمالي موجودات المجموعة 10٪ منذ 30 يونيو 2017 ليصل إلى 846 مليار ريال (232 مليار دولار) وهو أعلى مستوى للموجودات في تاريخ المجموعة.

وأوضح البيان أن المحرك الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت 9٪ لتصل إلى 604 مليارات ريال (166مليار دولار). وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت 9٪ لتصل إلى 614 مليار ريال (169مليار دولار) من يونيو 2017. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع لدى المجموعة لتصل الى 98,4٪ في يونيو 2018.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين 76 مليار ريال (21 مليار دولار)، بزيادة 3٪ منذ 30 يونيو 2017، وبلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 15,8٪ كما في 30 يونيو 2018، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

دعـــوة
لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية
لشركة جيران القابضة

شركة جيران القابضة ش.م.ك.م
JEERAN HOLDING COMPANY K.S.C.C

يسر مجلس الإدارة ، دعوة السادة / المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية و غير العادية والمزمع انعقدهما يوم الخميس الموافق 26 يوليو 2018 في تمام الساعة 11.30 صباحاً في القاعة الرئيسية (3) الدور الأرضى بمقر الهيئة العامة للصناعة – جنوب السرة - ، وذلك للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

أولاً : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 والمصادقة عليه.
ثانياً : سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 والمصادقة عليه .
ثالثاً : مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 والمصادقة عليها.
رابعاً : سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية المختصة عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018.
خامساً : سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة .
سادساً : إستقطاع نسبة مئوية وقدرها 10% بمبلغ 361,039 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 الى حساب الإحتياطي الإجباري.
سابعاً : مناقشة إقتراح مجلس الإدارة بإستقطاع نسبة مئوية وقدرها 10% بمبلغ 361,039 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 الى حساب الإحتياطي الإختياري يخصص لمواجهة المخاطر التي قد تواجه الشركة في السنوات المالية القادمة .
ثامناً : مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 بنسبة مئوية وقدرها 5% من اجمالي رأس مال الشركة ، بعد استبعاد أسهم الخزينة ، أي بواقع 5 فلس كويتي لكل سهم وبإجمالي مبلغ وقدره 718,205/165 دينار كويتي (سبعمائة و ثمانية عشر ألف و مائتان وخمسة دينار كويتي و165فلساً فقط لا غير) على أن يتم التوزيع وفقاً لنسبة ملكية كل مساهم من اجمالي رأس مال الشركة .
تاسعاً : مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية على السادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 بنسبة مئوية وقدرها 5% من اجمالي رأس مال الشركة ، أي بواقع 5 أسهم لكل (100) سهم بما يعادل أسهم وعددها 7,507,500 سهم (سبعة ملايين وخمسمائة وسبعة ألف و خمسمائة سهم) بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 750,750/000 دينار كويتي (سبعمائة وخمسون ألف وسبعمائة وخمسون دينار كويتي .)
عاشراً : مناقشة إقتراح مجلس الإدارة اعتماد مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة مبلغ وقدره 20,000 ألف دينار كويتي بواقع 4,000 دينار كويتي لكل عضو ، عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 .
حادي عشر : مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة ، وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بجميع تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2018 .
ثاني عشر : تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات للشركة عن السنة المالية المنتهية في 28 فبراير 2019 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

1. مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 15,015,000 دينار كويتي (خمسة عشر مليوناً وخمسة عشر الف دينار كويتي لا غير) إلى مبلغ وقدره 15,765,750 دينار كويتي)خمسة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وستون دينار كويتي) أي بزيادة وقدرها 750,750/000 دينار كويتي (سبعمائة وخمسون ألف و سبعمائة وخمسون دينار كويتي لاغير) وذلك عن طريق أسهم المنحة المجانية البالغ عددها 7,507,500 سهم (سبعة ملاين وخمسمائة وسبعة ألاف و خمسمائة سهم لا غير) للسادة المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية ، وتفويض مجلس الإدارة في تنفيذ هذا القرار والتصرف في كسور الأسهم إن وجدت .
2. تعديل نص المادة رقم (5) من النظام الأساسي ، والمادة رقم (6) من عقد التأسيس والمتعلقتين برأس مال الشركة لتصبح على النحو التالي :

نص المادة قبل التعديل :

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 15,015,000 دينار كويتي) خمسة عشر مليوناً وخمسة عشر الف دينار كويتي لا غير) موزعة 150,150,000سهم (مائة وخمسون ميوناً ومائة وخمسون ألف سهم) قيمة كل سهم مائة فلس كويتي وجميع الأسهم النقدية .

نص المادة بعد التعديل :

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر بمبلغ وقدره 15,765,750 دينار كويتي) خمسة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وستون ألف و سبعمائة وخمسون دينار كويتي فقط لا غير) موزعة 157,657,500 سهم (مائة وسبعة وخمسون مليوناً وستمائة وسبعة وخمسون ألف و خمسمائة سهم) قيمة كل سهم مائة فلس كويتي وجميع الأسهم النقدية .

(وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة).

لذا يرجي من السادة / المساهمين الكرام الراغبين في حضور اجتماعى الجمعية العامة العادية و غير العادية مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة سجل المساهمين منطقة شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس - هاتف رقم 1841111 - فاكس رقم 22469457 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقة الحضور وذلك قبل إنعقاد الإجتماع بأربع وعشرون ساعة على الأقل.

مجلس الادارة

بلغت 336 مليون دينار في أبريل الماضي

«بيتك»: 127٪ نمو قيمة التداولات العقارية

قال تقرير بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن حجم التداولات في العقار التجاري انخفض بشكل أكبر في ابريل الماضي مقارنة بها في مارس، وقد تراجعت قيمة تداولات القطاع التجاري بنهاية أبريل إلى ما يقترب من نصف قيمتها في مارس مع تراجع عدد صفقاته بنسبة 41٪ ما أدى إلى تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع 13٪. أما على أساس سنوي فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة 2٪ على أساس سنوي.

وقد انخفضت قيمة التداولات العقارية في أبريل 10٪ عن مارس، فيما ارتفع عددها 17,5٪، وعلى أساس سنوي فقد نشطت قيمة التداولات في أبريل مسجلة زيادة سنوية غير مسبوقة نسبتها 127٪ مع زيادة كبيرة اقتربت من 92٪ لعددها، وبلغت التداولات العقارية حوالي 336 مليون دينار في أبريل.

التداولات العقارية التجارية

وأضاف التقرير أن تداولات العقار التجاري بلغت نحو 43 مليون دينار في أبريل أي نحو نصف مستواها الاستثنائي الذي وصلته في مارس حين سجلت قيمتها 85 مليون دينار، لكن يبقى أداؤها في أبريل بما يفوق مستوياتها في معظم الأشهر، وبعد أن وصلت قيمتها في مارس إلى ثاني أعلى مستوى خلال عامين، وعلى أساس سنوي ما زالت تداولات التجاري تسجل زيادة كبيرة، حيث سجلت قيمتها في أبريل 3 أضعافها في ذات الشهر من العام الماضي.

وبلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة 4,3 ملايين دينار في ابريل مقابل نحو 5 ملايين دينار في مارس بانخفاض شهري 13٪.

ووصل عدد تداولات العقارية التجارية الى 10 صفقات في أبريل مقابل 17 صفقة في مارس الذي وصل لأعلى مستوى شهري في نحو 3 سنوات مضت، مسجلا في أبريل انخفاضا 41,2٪ عن مارس، بذلك تواصل المسار المتذبذب للنمو الشهري في عدد صفقات القطاع التجاري منذ بداية العام، فيما يتعلق بمعدل التغير السنوي فقد سجل زيادة نسبتها 233٪ للمرة الثانية على التوالي التي يشهد فيها عدد تداولات العقارات التجارية زيادة سنوية في العام الحالي.

تداولات عقارات المخازن والحرفية

ارتفعت تداولات العقارات الحرفية إلى أكثر من 16,6 مليون دينار في أبريل بنسبة 59٪ عن قيمتها البالغة 10,4 ملايين دينار في مارس، وتعد قيمتها في أبريل الأعلى منذ أدائها الاستثنائي في بداية الربع الثالث من العام الماضي، بذلك حافظت تداولات هذا القطاع على مسارها التصاعدي منذ بداية العام. أما على أساس سنوي فقد سجلت قيمتها زيادة كبيرة في أبريل تصل إلى 4أضعافها في ذات الشهر من العام الماضي، وتسير معدلات التغير السنوي في اتجاه تصاعدي منذ عدة أشهر.

وما زال متوسط قيمة الصفقة في القطاع الحرفي عند مستوى مرتفع للشهر الثاني على التوالي، ويفوق نحو مليون دينار في ابريل، رغم أنه سجل تراجعا شهريا طفيفا نسبته أقل من 0,5٪، ويستمر تذبذب معدل التغير الشهري وكذلك تذبذب متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بين شهر وآخر، أما على أساس سنوي فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة كبيرة وصلت الى 68٪. أما من حيث عدد الصفقات المتداولة، فقد زاد إلى 16 صفقة في أبريل مقابل 10 صفقات في مارس، بزيادة شهرية نحو 44٪، وبرغم ذلك يعد عددها في أبريل أقل بنسبة 39,5٪ من عددها في نفس الشهر من العام الماضي.

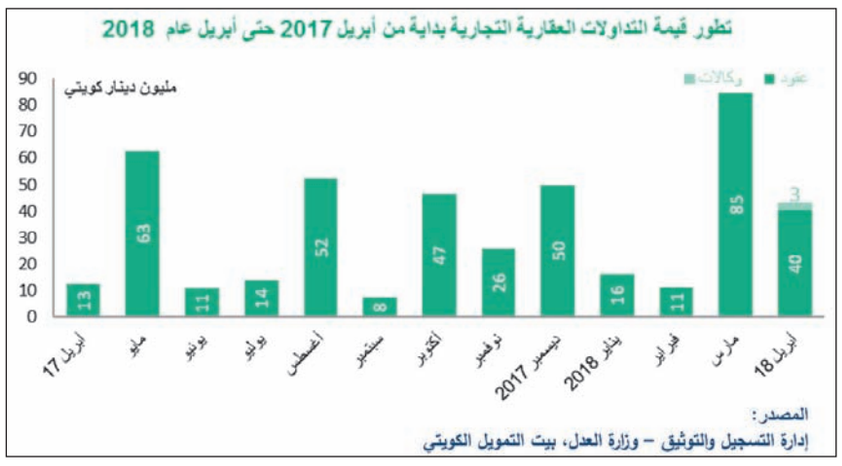

2٪ نمو متوسط قيمة الصفقة في القطاع التجاري

قيمة تداولات التجاري وصلت إلى 3 أضعافها على أساس سنوي

حاكم مصرف لبنان: حجم القطاع يصل لـ 12 مليار دولار.. ونسمح للمقاول برهن الدين مقابل العقار

الأزمة العقارية في لبنان لم تصل إلى حد الانهيار

بيروت - أ.ش.أ: أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن الوضع النقدي في لبنان مستقر، وأن الليرة اللبنانية ثابتة لآجال طويلة وغير مهددة، مشيرا إلى أن الشائعات التي تتردد كثيرا في الآونة الأخيرة عن قرب انهيار الليرة «غير صحيحة».

وقال سلامة في حوار مع صحيفة النهار اللبنانية: «الاحتياطيات النقدية تقدر بنحو 44 مليار دولار، إلى جانب احتياطي الذهب، علاوة على أن أسعار السندات اللبنانية عادت إلى التحسن وتشهد طلبا عليها، إضافة إلى انخفاض تكلفة التأمين على المخاطر اللبنانية، وغيرها من عوامل الطمأنة».

وأضاف أن هناك أهدافا من وراء انتشار الشائعات المتعلقة بالوضع النقدي للبنان، بدليل أن كل الأخبار الجيدة يجري التعتيم عليها، في حين أن الأخبار المثيرة للقلق يجري تعميمها وتضخيمها. وتطرق حاكم مصرف لبنان إلى أزمة تعثر بعض الشركات العقارية اللبنانية، مشيرا إلى أنه لا توجد أسباب لهذا الانهيار، وأن الأزمة ليست كما يتم تصويرها، خصوصا في ظل تعميم يسمح للمقاول بأن يدفع دينه مقابل رهن العقار، إلى جانب أن المصرف يستطيع أن يبيع العقار المرهون خلال فترة 5 سنوات، مبينا أنه إذا لم يتم بيعه فإنه يستطيع أن يقسط كلفته طوال 20 سنة. ولفت سلامة إلى أنه لا يوجد أي رابط بين أزمة القطاع العقاري وأزمة الإسكان، موضحا أن القطاع بدأ بالتراجع منذ 2011 وبعدما كان حجم القطاع العقاري يقدر بنحو 12 مليار دولار، ووصل حاليا إلى 7 مليارات دولار، كما لفت إلى أن هناك انحدارا يعم المنطقة، وأن العديد من الدول تواجه أزمة عقارية أكثر من لبنان.

وأكد حاكم المصرف أنه، في المقابل، يرى ضرورة ضبط المالية العامة وإجراء الإصلاحات اللازمة، وتفعيل القطاع الخاص، مشيرا إلى أن حصة القطاع العام من الناتج المحلي أصبحت تشكل 35٪، في حين كانت 17٪ قبل الحرب اللبنانية، وهو ما يشكل ثقلا على الاقتصاد.